

قراءة في نظام L M D (خصائصه ومبادئه ،ومعوقات تطبيقه)

د / بن سليم حسين جامعة عمار ثليجي -الاغواط

أ / طوال عبد العزيز جامعة زيان عاشور -الجللفة

الملخص :

عرف نظام التعليم العالي في الجزائر تغييرا جذريا ، انطلاقا من سنة 2004 ، حيث شرعت بعض الجامعات الجزائرية في تطبيق نظام **lmd** كبداية لتطبيق التدريجي لهذا النظام ، والذي جاء كبديل عن النظام الكلاسيكي ، ليعمم بعد ذلك على باقي جامعات الوطن ، ومع مرور هذه المدة من التطبيق في أفق السياق الإصلاحي ، يحق لنا أن نتساءل عن أوضاع هذه الإصلاحات، لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بخصائص ومبادئ التي يعتمد عليها نظام **lmd** أولا ، ثم الوقوف عند أهم المعوقات التحول دون تطبيقه. الكلمات المفتاحية : نظام **lmd** ؛ التعليم العالي ، الجامعة الجزائرية

Abstract

The high education system in Algeria has known a radical changing from 2004, whereas some Algerian universities started to apply LMD system gradually. This system has come as a replacement of the classical one to be applied after that all over the universities of the country. By moving through this period of applying it through the reformative context horizon , we have to wonder about these reformations situation. Therefore, this researching paper aims at identifying the characteristics and principles that LMD system is based on firstly, then standing at the difficulties that prevent it to be applied.

مقدمة:

تضطلع الجامعة بدور رئيسي ومحوري في إستراتيجيات وخطط التنمية التي تنتهجها الدول الساعية للتطور والتقدم ، فالجامعة هي منبع الأفكار الخلاقة ، كما يقع علي عاتقها تزويد الاقتصاد بما يحتاجه من موارد بشرية مؤهلة ومتناغمة مع احتياجات ومتطلبات التنمية.

لقد عرفت الجامعة الجزائرية في العشرية الأخيرة تزايداً في عدد الطلبة الجدد المسجلين سعياً منهم في اكتساب المهارات والمعارف التي تمكنهم من تحسين مستواهم المعرفي والمهاري والإبداعي ومن ثم تزايد احتمالات فرص التوظيف أو التدرج في السلم الوظيفي بالنسبة للأفراد الذين هم في حالة نشاط.

إن الجامعة الجزائرية اليوم هي مطالبة أكثر من أي وقت مضى أن تكون نظاماً مفتوحاً لا أن ترضي لنفسها أن تبقى مغلقة ومتفوقة ، صحيح إن الانفتاح علي المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتكيف مع متطلباته له تكلفته ، ولكنه طريق الاستمرارية والنجاح والريادة ، إلا أن الرضا بالانغلاق وعدم الاستجابة للمتغيرات الخارجية والخوف من التغيير والتكاليف يعني الرضا بما هو محقق وعدم السعي إلي ما هو أفضل .

إن التوجه العالمي في قطاع التعليم العالي مبني في الأساس علي نظام LMD ، فهو السائد في أوروبا والعديد من الدول الأخرى ، وهو بذلك يدخل في إطار نمط موحد عالمي للتعليم العالي فنحن في زمن عولمة قطاع التعليم العالي

1.

إشكالية الورقة البحثية:

انخرطت بلادنا منذ سبتمبر 2004 في السياق الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي ، « فعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أبريل 2002 تم تسطير هدف إستراتيجي للمرحلة [2004-2013] يتمثل في إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي مصحوبا بتحسين البرامج البيداغوجية وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي . ويجدر بنا أن نشير إلى أن الشهادة القديمة (شهادة النظام الكلاسيكي ، تستمر الجامعة في تقديمها وقد اختيرت في سبتمبر 2004 ، عشرة مؤسسات لتكون قيادية في تطبيق نظام LMD ، وأما الآن فقد تم تعميمه على كافة المؤسسات الجامعية الجزائرية .

تتمحور الهيكلية الجديدة للتعليم العالي حول ثلاث شهادات هي ليسانس ، ماستر ، دكتوراه . وتهدف إلى تحسين نوعية التكوين الجامعي وجعله يتلاءم مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم وإعطاء دور كبير للطلبة في هذا النظام من خلال تسهيل حركية الطلبة وتوجيههم وتأمين العمل الذاتي للطلبة وتنصيب إجراءات مرافقة الطلبة في أعمالهم وتأمين المكتسبات وتسهيل تحويلها واقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية، مع ضرورة انفتاح الجامعة والتكوين علي الخارج (1)

سعت هذه الإصلاحات إلى الانفتاح علي المحيط الاقتصادي والاجتماعي والاستجابة لمختلف متطلباته وذلك من خلال طرح مسارين تكوينيين هما مسار أكاديمي ومسار مهني وذلك علي مستوى الليسانس والماستر. فالمسار الأكاديمي هو الذي يسمح للطلّاب بالدّخول المباشر في دراسات أكثر طولاً وأكثر تخصصاً، أي في مستوى الماستر أو الدكتوراه، أما المسار المهني فهو الذي يتيح للطلّاب بالدّخول المباشر في عالم الشغل، أي على مستوى الليسانس أو الماستر. وإثراء لما سبق ذكره نحاول طرح التساؤل التالي ، ماهي الآفاق المستقبلية لتطبيق نظام ل م د في منظومة التعليم العالي الجزائرية ، وماهي أهم المعوقات التي تحول دون ذلك؟

أهداف الدراسة :

1. تحديد مبادئ وخصائص نظام ل م د التي يقوم عليها.
2. التعريف بالآفاق المستقبلية لتطبيق نظام ل م د في منظومة التعليم العالي الجزائرية
3. التطرق لأهم العراقيل التي تقف الإمكانات المسخرة من طرف الدولة لتطبيق نظام ل م د.

المراحل التاريخية لتطوير النظام:2

أ- ندوة السربون ماي 1998: بيان السربون تم الإمضاء والمصادقة عليه من طرف وزراء التربية لكل من: فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، وتم من خلاله المصادقة على مشروع LMD، ووقعت عليه 29 دولة أوروبية حمل

1) http://www.univ-setif2.dz/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=45&Itemid=241&lang=ar

2. عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري ، نظام " ل م د " ، ليسانس ، ماستر ، دكتوراه ، ترجمة عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د ط ، 2008 ، ص 21.

هذا المشروع على عاتقه عملية تطوير بنية نظام التعليم العالي من أجل تسهيل الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية مع احترام الخصوصيات الوطنية لكل دولة وهذا من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- الحركية: تسهيل إدماج المتكويين و حركيتهم في سوق العمل الأوروبي.

- الليونة: تسهيل عملية العودة لمواصلة الدراسة والاعتراف بفترات الدراسة.

- السيولة: إدخال سيولة لفروع التعليم العالي وتشجيع الشراكة بين الجامعات.

- المقروئية: رفع مستوى المقروئية للشهادات الأوروبية وإيصالها للمستوى العالمي.

ب- ندوة بولون جوان 1999: انعقدت ندوة بولون في 19 جوان 1999 شارك فيها اللجنة الأوروبية والاتحادات الجامعية ودول أخرى، حيث تم عرض مفصل للأهداف المرجوة من ندوة السربون وتمحورت حول 06 مبادئ هي:

1- نظام للرتب الأكاديمية سهل القراءة والمقارنة، وإنشاء ملحق للشهادة.

2- نظام مجزء إلى طورين: قبل التدرج وبعد التدرج، الطور الأول موجه لاحتياجات السوق، والطور الثاني متمم للطور الأول ومتخصص.

3- نظام تجميع وتحويل الأرصدة.

4- الحركية (الطلبة، الأساتذة، الباحثين).

5- ميكانيزم التقييم الدائم الذي يضمن نوعية التكوين.

6- البعد الأوروبي للتعليم العالي

ج- ندوة براغ(ماي 2001): انعقدت ندوة PRAGUE في 19 ماي 2001 تم من خلالها تأكيد أهداف بولون وأضاف هدف جديد، هو التربية على مدى الحياة مع ضرورة مشاركة مؤسسات التعليم العالي والطلبة في ترقية الفضاء الأوروبي في مجال التعليم العالي فدعت حكومات هذه الدول إلى تقييم نوعية التعليم في كل دولة.

د- ندوة برلين 2003: قرر المشاركون تعجيل الاقتراح بتحديد الأهداف على المدى القصير وعليه ابتداء من 2005 يطلب من جميع البلدان المضيفة على المشروع تبني نظام التطوير ووضع ضمان النوعية وبدأ الإصلاح في طور الدكتوراه.

ه- ندوة بارغن ماي 2005: انعقدت في النرويج من 19-20 ماي 2005 لتقييم نصف مسلك الإصلاح وتحديد الأهداف المرجوة إلى غاية سنة 2010 وحوصلة تقييم المرحلة أكدت على مايلي:

- وجود صعوبات في المعادلة بين نظم بعض الشهادات لذلك طالب الاجتماع بضرورة زيادة قدرة

تشغيل حاصل شهادات ليسانس.

- سجل وضع نظام ضمان النوعية لدى مختلف الدول مبني على معايير موجودة.

- الاعتراف بالشهادات في مختلف الدول المنظمة للمشروع.

مبادئ وخصائص نظام LMD: يتميز نظام LMD بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعله معيار من معايير الجودة في التعليم العالي والذي يضمن تكوين فعلي للطالب بما يتماشى ومتطلبات واحتياجات سوق العمل المحلية والعالمية. 1

الرتب الثلاثة:

أ- الليسانس: بعد حصول الطالب على شهادة البكالوريا له التسجيل في مسالك تكوين مختلفة

تسمح له بالحصول على شهادة الليسانس وفق المراحل التالية:

ل1: تأقلم الحياة الجامعية واكتشاف تخصصات كل ميدان.

ل2: تعمق في المعارف وتوجيه المتدرج للوصول إلى اختيار التخصص.

ل3: تحديد التخصص المعرفي واختياره بما يتناسب وقدرات الطالب.

تدرس خلال 06 سداسيات مصادق عليها ب180 رصيد يتوج بعدها الطالب بليسانس مهني أو أكاديمي.

ب- الماستر: 1أ، 2أ، يكون فيها تدريس معمق للتخصص ودقيق، محددة بأربع سداسيات بعد الليسانس و 30 رصيد لكل سداسي أي 120 رصيد للحصول على ماستر مهني أو ماستر البحث.

ج- الدكتوراه: تحضر في ستة سداسيات على الأقل 3 سنوات، تضم أعمال بحث تطبيقية والشكل التالي يوضح هذه الرتب والأرصدة لكل سداسي، وطبيعة الشهادة المحصل عليها في كل مرحلة تكوينية وفق سنوات الدراسة.

هيكلية مسالك التكوين في شهادة الليسانس:

• **الطور الأول:** يمتد لسداسيين على الأكثر، و هو للتعرف على الجامعة و التكيف معها و اكتشاف التخصصات.

• **الطور الثاني:** يمتد لسداسيين على الأقل، هو طور لتعميق المعارف و التوجيه التدريجي.

• **الطور الثالث:** هو طور للتخصص، يمكن الطالب من اكتساب المعارف و الكفاءات في التخصص المختار.

السداسيات : برنامج التكوين يعتمد على السداسيات و ليس السنوات.

وحدات التعليم:

كل سداسي يتشكل من مجموعة من وحدات التعليم و المشكلة هي بدورها من عدد من المواد التعليمية و لدينا 4 أصناف من وحدات التعليم :

وحدة التعليم الأساسية تشمل مواد التعليم الأساسية لمواصلة الدراسة في الشعبة المعنية

وحدة التعليم الاستكشافية تشمل مواد التعليم التي تمكن من توسيع معارف الطالب و تفتح له آفاق جديدة في حالة إعادة توجيهه.

وحدة التعليم المشتركة تشمل مواد التعليم مثل اللغات و الإعلام الآلي و المنهجية.

وحدة تعليم التخصص تشمل مواد التعليم المتعلقة بالشعبة المختارة.

الرصيد 1: هو وحدة قياس المعارف المكتسبة، حيث كل وحدة تعليم يقابلها عدد معين من الأرصدة، و التي تتحدد قياسا لمجهود الطالب العلمي أو من خلال مشاريعه الخاصة أو عبر التربصات المنجزة... الخ. وكل سداسي يعادل 30 رصيد (أي 60 رصيد للسنة)، بمعنى آخر كل النقاط المكتسبة عبر الامتحانات تحول إلى ما يعادلها من الأرصدة، ويتم تعويض الأرصدة بالنسبة لوحدة التعليم أو لأحد السداسيات، ممكن بالنسبة للطالب الذي لم يتحصل على المعدل، أما بالنسبة للنقاط التي تزيد عن المعدل فيمكن تحويلها إلى المواد الأخرى التي لم يتم تحصيلها (عن طريق التعويض)، في مقابل ذلك فإن تحويل النقاط في هذه الحالة إلى أرصدة تمكن الطالب من التحصيل العام، إن تحصيل وحدة التعليم و الأرصدة الموافقة لها يتم بصورة نهائية مهما كانت مدة التكوين ووحدة التعليم المحصلة يمكن تحويلها نحو مجال تكوين آخر يحتوي على نفس الوحدة التعليمية، داخل أو خارج الوطن.

التقييم: يتم تقييم الطالب وفق نظام ل.م.د على النحو التالي:

- امتحان بعد كل سداسي.
- بالنسبة لكل وحدة تعليم يتم التقييم من خلال امتحان نهائي، بالإضافة إلى الامتحانات الجزئية و امتحانات التطبيقات و تقييم أعمال الطلبة الفردية، و المحصلة لكل هذه الامتحانات هي النقطة النهائية.
- ضمن كل وحدة تعليم فإن نقاط موادها تتحدد وفق معاملات محددة و تعوض فيما بينها.
- إن المعدل العام يمكن الحصول عليه من خلال المعدلات الجزئية بالنسبة لكل وحدة تعليم آخذين بعين الاعتبار المعامل المحدد.
- يتم تحصيل السنة الجامعية بالنسبة لكل طالب يتحصل على معدل يساوي أو أكثر من 10/20.
- كل طالب لم يتمكن من تحصيل السنة الجامعية يسمح له بالتسجيل في دورة الاستدراك بالنسبة للمواد الغير محصلة

التعويض: يطبق مبدأ التعويض على:

الوحدة التعليمية : يسمح التعويض باكتساب الوحدة التعليمية من خلال إحتساب معدل علامات المواد المشكلة لها و الموزونة بمعاملاتها.

السداسي : يسمح التعويض باكتساب السداسي من خلال حساب معدل علامات الوحدات التعليمية المشكلة للسداسي و الموزونة بمعاملاتها.

مستوى (ل1,ل2,ل3) يسمح التعويض باكتساب مستوى (ل1,ل2,ل3) من خلال حساب معدل علامات الوحدات التعليمية المشكلة و الموزونة بمعاملاتها

التدرج في دراسات الليسانس:

• يعتبر الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ليسانس حقا للطالب الذي تحصل على السداسيين الأولين لمسار التكوين.و يمكن السماح للطالب بالانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ليسانس، إذا تحصل على ثلاثين(30) رصيد على الأقل، منها 3/1 على الأقل في سداسي.

• يعتبر الانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس،حقا للطالب الذي تحصل على السداسيات الأربعة لمسار التكوين و يمكن السماح للطالب بالانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس، إذا تحصل على تسعين (90) رصيد على الأقل، و اكتساب الوحدات التعليمية الأساسية المطلوبة مسبقا لمواصلة الدراسات في التخصص.

يمكن حسب الحالة، السماح للطالب الراسب في السنة الثانية أو السنة الثالثة في مسلك تكوين، بإعادة التسجيل في نفس المسلك أو توجيهه نحو مسلك تكوين آخر من طرف فريق التكوين.

• تعطى قدر المستطاع الأولوية لعملية توجيه الطلبة الذين هم في حالة إخفاق ضمن مسلك التكوين الأولي.

ينبغي أن تؤدي هذه العملية، عن طريق المعابر إلى بناء مسلك فردي يتوافق و قدرات الطالب التي من شأنها أن تسمح له بتدرج أفضل في مساره الدراسي.

في كل الحالات، لا يمكن للطالب المسجل في الليسانس البقاء أكثر من خمس (5) سنوات،حتى في حالة إعادة توجيهه.

التدرج في دراسات الماستر:

- يعتبر الانتقال من السنة الاولى إلى السنة الثانية ماستر حقا للطالب الذي تحصل على السداسيين الأولين لمسار التكوين ويمكن السماح للطالب بالانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ماستر , إذا تحصل على خمسة وأربعين (45) رصيда على الأقل, وتحصل أيضا على الوحدات التعليمية المشروطة لمواصلة الدراسات في التخصص.
 - يمكن السماح للطالب بالتدرج في مسلكه التكويني وفق شروط الانتقال الواردة في المادة 35 المذكورة أعلاه, و الاحتفاظ بالمواد المكتسبة. و في هذه الحالة, فإن إجبار الطالب أو إعفائه من متابعة الدروس و الأعمال الموجهة و الأعمال التطبيقية بالنسبة للمواد غير المكتسبة من صلاحيات فريق التكوين.
 - يمكن لفريق التكوين, حسب الحالة, السماح للطالب الذي لم يتمكن من الانتقال إلى السنة الثانية في مسلك تكوين بإعادة التسجيل في نفس المسلك أو بتوجيه نحو مسلك تكوين آخر من طرف فريق التكوين.
 - تعطى الأولوية قدر المستطاع لعملية توجيه الطلبة الذين هم في حالة إخفاق ضمن مسلك التكوين.
 - ينبغي أن تؤدي هذه العملية, عن طريق المعابر إلى بناء مسلك فردي يتوافق و قدرات الطالب التي من شأنها تسمح له بتدرج أفضل في مساره الدراسي.
 - في كل الحالات, لا يمكن للطالب المسجل في الماستر البقاء أكثر من ثلاث (3) سنوات , حتى في حالة توجيه.
- الآفاق المستقبلية لتطبيق نظام ل م د في منظومة التعليم العالي الجزائرية: بالرغم من العوائق والصعوبات التي جابهت تطبيق هذا النظام الجديد في منظومة التعليم العالي الجزائرية, إلا أن حتمية الإصلاح وضرورة الاندماج في منظومة العولمة التي اجتاحت العالم, جعل من الوزارة الوصية تضع آفاقا مستقبلية من اعتماد نظام LMD للتعليم العالي:1
1. بالنظر للأعداد الهائلة والمتزايدة من الطلبة والذي بلغ حدود اثنان مليون طالب جامعي, فإن النظام الجديد يعطي القدرة على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة, كما أن نظام المعابر الذي يتيح هذا النظام الجديد يسمح بالانتقال من تخصص إلى آخر بكل سهولة مع المراعاة طبعا للطابع المنهجي والتأهيلي والتكويني.

2. من شأن اعتماد هذا النظام الجديد أن يضع الأطر والآليات المناسبة وتوجيه الطلبة الجدد إلى التخصصات التي يريدونها بعيدا عن الضغط والتوجيهات الإجبارية التي كانت معتمدة في النظام الكلاسيكي.
3. إن تطبيق هذا النظام الجديد يعتبر استكمالا لسلسلة الإصلاحات الشاملة التي بدأتها الوزارة منذ سنة 1999 وصدور القانون التوجيهي الخاص بالتعليم العالي.
4. من الآفاق المستقبلية للنظام الجديد أنه يعول عليه في رفع المستوى التعليمي للجامعة وزيادة من وتيرة التكوين باستخدام أساليب وتقنية حديثة، وجعل التعليم العالي يتماشى مع التطورات العالمية الحاصلة، من أجل إعطاء حركية تعاون وتبادل واعتراف بالشهادات الممنوحة أي الاندماج في المنظومة العالمية للتعليم العالي.
5. ونظام ل م د هو نظام يتماشى أكثر مع متطلبات سوق العمل، والغاية الرئيسية من اعتماده في الدول لأجلو سكسونية جاء استجابة لمواءمة احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
6. مدة التكوين والتي تم تقليصها في إطار هذا النظام الجديد، جعلت من التكوين الجامعي تكويننا مرنا وبحقق الاستمرارية ويعزز فرص استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال (المحاضرات المرئية المشتركة بين الجامعات) في مجال التعليم العالي.
7. وهناك آفاق أخرى عديدة مستقبلية يرجى تحقيقها من هذا النظام الجديد ل م د كاحتساب الخبرات المهنية وتجاوز الصعوبات الناجمة عن تعريف المسارات المتوجة بالشهادات وضبطها، كما يعطي حركية أكثر للطلاب في الانتقال بين المسارات وفق الآليات المطلوبة ويسهل عليه الاندماج أكثر في سوق العمل.

معوقات تطبيق نظام ل م د: هناك عدة عوائق تقف وراء تطبيق نظام ل م د

المعوقات البيداغوجية: المبدأ الذي طبق من أجله نظام ل م د ، هو ربط الجامعة بالمجتمع وجعل الجامعة فضاء الذي له إمكانية إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية، غير أن الواقع يدل على أن الجامعة يقوم فيها تقييم الطالب على معايير أحادية بالرغم من أن النظام الجديد يوصي بتنوع المعايير بهدف تنمية القدرة البحثية للطلاب ، إضافة إلى شبه انعدام اندماجية الأستاذ الجامعي في تسيير هياكل القسم .1

1. ج ج د ش وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل م د ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جوان 2011، ص 19.

المعوقات البيئية: نتيجة لضعف تكوين الطالب، أضحت المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية ترفض استقطاب الطلبة بسبب عدم وجود تكوين نوعي في مجال العمل، فغالبا ما نجد أن عروض العمل المقدمة من قبل المؤسسات الإنتاجية قليلة جدا وهذا يكون عاملا ميثبطا لروح الطالب وينخفض عامل التحفيز في مجال التكوين الجامعي ، ونقص المبادرة الفردية للطلاب المتخرج من الجامعة في مجال إنشاء مشاريع خاصة بسبب عجزه في بناء تصور لمشروع معين بالرغم من توفير كل الإمكانيات المادية والمالية.¹

المعوقات الزمنية: من السمات الشخصية القومية في الدول العالم النامي أن يحسب الوقت بالوحدات الكبرى في تنفيذ المشاريع، بينما في الدول المتقدمة فإن تقييم المشاريع يكون عن طريق وحدات زمنية دقيقة، هذا ما يتعلق بتبرير ضعف التكوين في نظام ل. م. د. في الجزائر، حيث بعملية بسيطة يمكن حساب إجمالي الساعات التعليمية في الطور الاول ثم نقيم ان كانت هذه المدة كافية لإنتاج طالب مدرك لأهدافه أو باحث ارق المستوى:

يحسب الرصيد على أساس عدد الساعات المدرسة مقابل 30 رصيد لكل سداسي الي 60 رصيد لكل سنة جامعية، وتم تقسيم الأطوار إلى ثلاث أطوار وفي كل طور يستقل بعدد معين من 22.5 ساعة = 4050 ساعة × الأرصدة ، ولنأخذ مثال الطور الأول الذي يحسب ب 180 رصيد هي حصة الطالب الزمنية ليكتمل تكوينه ، بمعنى أن الطالب مجبر أن يدرس 1350 ساعة في السنة موزعة بين 28 و 32 أسبوع سنويا حيث كل سداسي يجب أن يستوفي الطالب من الدراسة حوالي 675 ساعة كأكثر تقدير زمني أي بمعدل 42 ساعة أسبوعيا.بينما الواقع يقول غير ذلك ، 10أسابيع × = لان عدد الأسابيع العادية في كل فصل لا تتجاوز 10 أسابيع أي 42 ساعة 420ساعة أي ضياع حوالي 255 ساعة في كل سداسي و 510 ساعة في كل سنة جامعية ولو حولنا عدد الساعات الضائعة في السنة لوجدنا ما يعادل 63 يوم ضف إلى ذلك أسبوعي العطلة وأيام الامتحانات من دون حساب الظروف الطارئة التي توقف النشاط الدراسي ، نخلص إلى أن الطالب في ثلاث سنوات المخصصة للدراسة يكون قد استوفى نصف المدة. والاستنتاج أن هذه المدة غير كافية لصقل وتنمية معارف الطلبة وأيضا غير كافية إن يترشح الطالب لدارسات العليا.²

الخاتمة:

1.ميلود قاسم ، نظام ل م د في الجزائر بين دافعية التغيير وآليات التطبيق ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 08، أكتوبر 2015 ، ص 12.

2. ج ج د ش وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 14.

وختاما لهذه الورقة البحثية نؤكد على أن المتفحص لهذا النظام يجد أن أهدافه تتسم بالحدائة تسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية و العصرية و يرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي و متفتح عليه، لكن أي محاولة للتغيير والإصلاح مرتبطة ارتباطا كبيرا بمدى توفر الظروف الملائمة لنجاحه سواء المادية والبشرية ، و هذا ما يعاب على هذا النظام الذي لم يوفر له المناخ المناسب لتطبيقه .

و ما يلاحظ كذلك هو عدم جاهزية القوانين المسيرة له و الاكتفاء بقوانين النظام القديم - مثلا الشروط التي تتحكم في إعادة التوجيه و التحويلات تجده يعبر عنها دائما بعبارة يتحدد لاحقا- و هو ما يظهر جليا في القرار الوزاري المؤرخ في 23 يناير 2005 الذي يحدد تنظيم التعليم و ضبط كفايات مراقبة المعارف، إضافة إلى غياب النصوص القانونية التي تضبط كفايات الانتقال من الليسانس إلى المستر ومن المستر إلى الدكتوراه.

كما يلاحظ كذلك أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي الذي هو الأخير يخوض تجربة جديدة متمثلة في الخصوصية و المؤسسات الصغيرة وفتح مجال للمستثمر الأجنبي، يضاف إلى ذلك عدم استعداد واستيعاب الأسرة الجامعية وعلني رأسها رؤساء المؤسسات الجامعية والأساتذة للتحديات التي يفرضها النظام الجديد، هذا الأخير يستوجب استنفارا قويا لجميع الإمكانيات المادية والبشرية.

المراجع المعتمدة:

1. هيئة علمية ، نظام ل م د ، جامعة بسكرة نموذجا ، منشورات مركز البحث العلمي والتقني ، ص 1.
2. http://www.univ-setif2.dz/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=45&Itemid=241&lang=ar
3. عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري ، نظام" ل م د " ، ليسانس ، ماستر ، دكتوراه ، ترجمة عبد الكريم حرز الله ، كمال بداري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د ط ، 2008 ، ص 21.
4. 1. le système lmd conférence, débat sur le système lmd université, annaba, algérie, 02-

04-2008. 5

6. منشورات جامعية، نظام LMD، مجلة العلوم، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 2004، 16، ص 40-39.

نظام ل م د في الجزائر بين عقبات الواقع وطموحات المستقبل" مقال منشور على شبكة النت تاريخ
الاطلاع 2014/10/10

www.t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id

7. ج ج د ش وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل م د ، الجزائر ،
ديوان المطبوعات الجامعية ، جوان 2011، ص 19.

8. ميلود قاسم ، نظام ل م د في الجزائر بين دافعية التغيير وآليات التطبيق ، المجلة الجزائرية للسياسات
العامة ، العدد 08، أكتوبر 2015 ، ص 12.

9. ج ج د ش وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 14.